الدال لما تاخر كيف يقال ان المدلول متقدم ذكره معنى بل المناسب ان يجعل
من التقدم الحكمي والظاهر بذكره المص لان في ذكره تناقضا اذ اشكل ما ذكره
قول الرضي المقدم الحكمي ان يكون المفسر موخرا لفظا وليس هناك ما يقتضي
تقدمه على محل الضمير الا ذلك الضمير فيقول انه وان لم يكن متقدما على الضمير
لا لفظا ولا معنى الا انه في حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير الغائب ثم قال فان
قلت فاي شيء الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتاخر مفسره عنه قلت
قصد التفخيم والتعظيم ثم يظهر من هذا ان ضمير الغائب في التقدم الحكمي مجاز
فان قلت حيث انه لا يجوز ذكره في الوصف فهل له وجه في نفسه قلت
لابد من تقدم مفسره ان الحكم بانه للمعنيين الاثر الثابت للشيء منه قولهم حكم
شيء يعقبه وشرطه يسبقه ومصدر الحاكم مثلا قولهم المستتر في حكم الملفوظ
معناه النحاة يحكمون بملفوظيته لوجود اثاره فيه من كونه فاعلا ومؤكدا
ومعطوفا عليه وههنا يحكمون بان المفسر المؤخر مقدم لوجود اثره وهو صحة
ذكر الضمير وهذا مبني على كونه مجازا وهو في غاية البعد وايضا لا يلزم في المجاز الاتحاد
في اللوازم ولا المشابهة حتى يلزم الحكم بالتقدم **وهو** اي المضمر **متصل**
قدمه لكونه موجودا **او مستقل** في التلفظ بين اهل اللغة كهما اخواك
وهو اي المنفصل **مرفوع** المحل دائما **كانا** الى نحن **ومنصوب** المحل كذلك
كاياي الى اياهن ذكره اكتفاء بما سبق **والا** اي وان لم يستقل في التلفظ **فمتصل**
نحو الزيدان ضربتهما **وهو** اي المتصل **مرفوع** نحو **ضربت** الخ **وبستتر**
المرفوع المتصل **في الصفة** اسم فاعل ومفعول وصفة مشبهة وافعل تفضيل
مطلقا مفردا ومثنى ومجموعا مذكرا ومؤنثا اذا لم يسند الى الظاهر عدم الصفة لاطرادها
والماضي للغائب المفرد **والغائبة** المفردة اذا لم يسند الى الظ **والمضارع** كلهما
اي للغائب والغائبة بالشرط المذكور **وللمتكلم** دائما واحدا وفوقه **والمخاطب**
المفرد دائما ايضا ولم يذكر اسما الافعال مع انه يستتر فيها مطلقا وامر المخاطب
المفرد مع وجوبه فيه ايضا وادخاله في المضارع مع اختلافهما لفظا ومعنى وحكما
بعيد بخلاف النهي وامر الغائب **ومنصوب** كيا **ضربني** الخ **ومجرور** كلي بخلاف

بخلاف المنفصل فانه لا مجرور له فالضمائر خمسة انواع والاولى عندي عدها اربعة اذ
الاعتبار للفظ لا للمعنى واقاعد المتكلم ستة ثم الاصل في الضمائر الاتصال للايجاز
فلا يسوغ المنفصل الا عند تعذر المتصل ولو من وجه والتعذر بامور اشار اليها بقوله
وينفصل الضمير **لو قدم** على عامله نحو اياك نعبد اذ الاتصال انما يكون باخر العامل
او فصل بينه وبين عامله بالا نحو ما ضرب الا انا **ولو كان الا مقدرا** نحو انما
ضرب انا وعبارة الكافية اغنى او بالفصل لغرض اشمل لتناوله نحو جاءني زيد وانت
واما انت او زيد واسكن انت وزوجك اتاك **او اسند اليه** اي الضمير **ما** صفة
جرى على غير صاحبه نحو زيد عمرو ضاربه هو فانه لو لم يذكر هو لتبادر ان المستتر راجع
الى عمرو لقربه فلما انفصل علم خلاف الظ علم ان مرجعه خلاف الظ وهو زيد وحمل عليه
نحو هند زيد ضاربته هي وان لم يلتبس طردا للباب والمراد بالجري ان يكون خبرا او نعتا
نحو مررت بهند برجل ضاربته هي او حالا نحو جئتماني وجاءني زيد ضاربه انتما او صلة
نحو الضاربه انت زيد والمنفصل تاكيد لازم لا فاعل لجواز نحو الزيدون ضاربوهم
نحن بلا ضعف وهذا داخل في الفصل لغرض ما شترك مع سابقه فذكره عنده وعلى الى
الحاجب ان لا يذكره مستقلا فضلا عن الفصل **ولو كان المسند الى الضمير فعلا جاز**
الاتصال والانفصال لان الانفصال لا يرفع اللبس في الفعل الا في مواضع يسيرة
بخلاف الصفة وبيانه في الرضي **او كان عامله** اي الضمير **حرفا وهو** اي الضمير **مرفوع**
نحو ما انت قائما اذ المرفوع لا يتصل بالحرف في لغتهم بخلاف المنصوب نحو انك **او كان**
عامل الضمير **معنويا** نحو انا زيد لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى **او كان عامل الضمير**
محذوفا مثل اياك والشر لامتناع اتصال الملفوظ بالمحذوف عكس ترتيب هذه
الثلاثة نظرا الى العامل فان اللفظ مقدم على المعنى والثابت على المحذوف **ولما فرغ**
من مواضع وجوب الانفصال بين موضع الجواز ثم كونه والاولى تقدم الاولى
لقربه من الوجوب فقال **ولو اجتمعا** اي الضميران **غير مرفوعين** الاولى ان يقول
غير مرفوع احدهما اذ لو كان لوجب الاتصال نحو ضربتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل
فكانه لم يتحقق الفصل **فلو كان احدهما اعرف من الاخر وقدم الاعرف فجاز**
الاتصال والانفصال في الاخير نحو ضربتك وضربني اياك واعطيتكه واعطيتك اياه

Copyright King Saud University